تحرك عاجل

احتجاز أستاذٍ جامعيٍ وثلاثة طلابٍ لاتهامهم بالتحريض على الفتنة

يقبع أستاذٌ في "جامعة دلهي" وطالبان بـ"جامعة جواهر لال" رهن الاحتجاز لاتهامهم، كما يُزعم، بترديد شعارات "مناهضة للهند" في حدثين منفصلين. فقد يواجهون عقوبة قصوى تصل حتى السجن مدى الحياة، إذا ما ثَبُتَت إدانتهم، في حين أنه قد أُخلي سبيل طالبٍ آخر بكفالة، كان قد أُشتبه بارتكابه الجريمة ذاتها.

وفقًا لما يذكره تقرير معلومات أولي لدى شرطة مدينة "دلهي" بحق **سيد عبد الرحمن جيلاني**، سلَّط تقريرٌ تلفيزيوني أُذيع، في11 فبراير/شباط، الضوء على فعالية نُظِمت لإحياء الذكرى السنوية لإعدام أفضل جورو، والذي أُدين بضلوعه بهجوم 2001 على البرلمان الهندي. وتقول الشرطة أن سيد عبد الرحمن جيلاني قاد مجموعة من حوالي 50 شخصًا، مرددين شعارات "مناهضة للهند" في الفعالية، ومُعلنين أن أفضل جورو شهيد، مما أدى إلى إلقاء الشرطة القبض عليه في 16 فبراير/شباط. ورفضت محكمة بـ"دلهي" الإفراج عنه بكفالة في 20 فبراير/شباط. ولا يزال مُتحَفظٌ عليه داخل الحبس القضائي.

وعلى صعيدٍ آخر، يذكر تقرير معلومات أولي ضد **كانهايا كومار** و**عمر خالد** و**انيربان باهاتاتشاريا** أن الشرطة تلقَّت شكوى في 9 فبراير/شباط بشأن فعالية نُظمت داخل حرم "جامعة جواهر لال" لإحياء الذكرى السنوية لإعدام أفضل جورو، وقالت الشرطة أن أحد التقارير التليفزيونية عن الفعالية يُظهر ترديداً لشعارات "معادية للوطن،" في حين أنه قد أشارت تقارير إعلامية أن اللقطات قد تم التلاعب بها.

ويُذكر أن شرطة "دلهي" ألقت القبض على كانهايا كومار، الذي حضر الفعالية في 12 فبراير/شباط، بينما استدعت طالبين آخرين كانا حاضريّن. ووفقًا لما ورد من أنباء وشهود العيان، فقد تعرض كانهايا كومار للضرب على يد مجموعة من المحاميين في 17 فبراير/شباط، أثناء اقتياده لجلسة الاستماع في قاعة المحاكمة في محكمةٍ بـ"دلهي." أما عمر خالد وانربان بهاتاتشاريا، فقد سلَّما نفسيّهما للشرطة في 23 فبراير/شباط، ولا يزالان رهن الحبس القضائي حتى 14 مارس/آذار. وفي 29 فبرير/شباط، أخبرت الشرطة "محكمة دلهي العليا" أنها لم تعثر على دليل من الفيديو يثبت أن كانهايا كومار رفع شعارات "مناهضة للهند،" فأمرت المحكمة في 2 مارس/آذار بالإفراج عنه بكفالة.

وجدير بالذكر فإن "المحكمة العليا في الهند" قد قررت أنه قد تُفرض قيودٍ على التعبير لدواعي حماية النظام العام، عندما ينطوي على إثارة العنف أو الفوضى الوشيكيين. وأعلنت المحكمة في 2015 الآتي: "إن مجرد مناقشة قضية معينة أو حتى الدعوة لها، مهما كانت لا تحظى بشعبية، يقع في صميم [حرية التعبير]"

يُرجى الكتابة فورًا بالإنجليزية أو بلغاتكم الأصلية لدعوة السلطات إلى:

AMNESTY INTERNATIONAL

- الإفراج عن سيد عبد الرحمن جيلاني وعمر خالد وانيربان باهاتاتشاريا فورًا ودون أي شروط، وإسقاط التهم الموجهة إلى الثلاثة أشخاص الآنف ذكرهم وكانهايا كومار؛
- إجراء تحقيقٍ سريع ونزيه ومستقل بشأن الاعتداء على كانهايا كومار داخل "محكمة باتيالا" بـ"نيودلهي،" وتقديم المسؤولين عن ذلك الفعل إلى العدالة.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 15 إبريل/نيسان 2016 إلى:

Union Minister of Home Affairs
Rajnath Singh
17, Akbar Road
New Delhi, India
Fax: (011) 91 11 23014184
Email: 38ashokroad@gmail.com
Salutation: Dear Sir

Commissioner of Police, Delhi
Alok Verma
Post Box No. 171
G.P.O. New Delhi, India
Fax: (011) 91 11 23722052
Salutation: Dear Sir

كما يُرجى إرسال نسخ إلى الهيئات الدبلوماسية المعتمدة في بلادكم. نرجو إدخال عناوين هذه الهيئات أدناه:

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 فاكس رقم الفاكس البريد الالكتروني عنوان البريد الالكتروني طريقة المخاطبة
ويُرجى التأكد من القسم الذي تتبعونه إذا كان إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه ممكناً.

كما يرجى التشاور مع مكتب فرعكم، إذا كنتم تعتزمون إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه.

تحرك عاجل

احتجاز أستاذٍ جامعيٍ وثلاثة طلابٍ لاتهامهم بالتحريض على الفتنة

معلومات إضافية

سيد عبد الرحمن جيلاني، البالغ من العمر 46 سنة، أستاذ اللغة العربية بـ"جامعة دلهي،" وأُلقي القبض عليه في 2001 بزعم ضلوعه بهجوم على البرلمان الهندي. وأعربت "منظمة العفو الدولية" عن قلقها إزاء وقوع انتهاكات أثناء الإجراءات السابقة لمحاكمته. و برَّأته "محكمة دلهي العليا" في أكتوبر/تشرين الأول 2003، وأيدت "المحكمة العليا في الهند" الحكم في أغسطس/آب 2005.

كانهايا كومار وعمر خالد وانيربان باهاتاتشاريا طلاب بمرحلة الدكتوراه بـ"جامعة جواهر لال نهرو."

وينص الفصل 124 أ من قانون العقوبات الهندي على أن التحريض على الفتنة يُرتكَب حينما "يحض [الشخص] على الكراهية أو الاِزدِراء تجاه الحكومة، التي نُصّبْت بالسبل القانونية في الهند، أو يحاول ذلك، أو يستثير الاستياء منها أو يحاول ذلك؛ سواء باستخدام كلمات مكتوبة أو ملفوظة، أو باستخدام الإشارات، أو التعبير بالوسائل المرئية، أو بغير ذلك؛" ويُعاقَب عليه بالسجن مدى الحياة. ويُذكر أن هذا التشريع قد سُنّ أثناء حقبة الاستعمار البريطاني لإسكات المعارضة خلال كفاح الهند لنيل استقلالها. فوصفه المهاتما غاندي، الذي سُجن بموجبه، بأنه "سيد الفصول السياسية في قانون العقوبات الهندي المُعدة لقمع حرية المواطن."

ووفقًا للقانون الدولي لحقوق الإنسان المُلزم للهند، يُسمَح للدول بفرض قيودٍ على الحق في حرية التعبير لأسباب، من بينها حماية "النظام العام،" إلا أنه ينبغي أن تكون مثل هذه القيود ضرورية بشكل واضح ومتناسبة، وألا تُعرِض الحق نفسه للخطر.

وتكفل الفقرة الأولى، من المادة 19 من دستور الهند، لجميع المواطنين الحق في حرية الرأي والتعبير، بينما تحدد الفقرة الثانية من نفس المادة الدواعي التي تتطلب فرض القيود على حرية التعبير، ومن بينها دواعي حماية "النظام العام." إلا أن "المحكمة العليا في الهند" قضت بأن مثل هذه القيود لابد أن تكون في إطار ما يقره القانون، وينبغي ألا تتسم بالإفراط أو بعدم التناسب. كما قضت المحكمة أيضًا بأن القيود التي تستند إلى دواعي حماية النظام العام لا تسري إلا في حالة وجود ارتباط وثيق بين ما يُعبَر عنه من آراء وبين الإخلال بالنظام العام، وفي حالة حدوث وشيك لخطر الخروج على القانون.

ومع ذلك، لا يزال قانون التحريض على الفتنة يُستَخدَم في قمع المنتقدين والمعارضين. فلطالما استغلته الحكومات المتعاقبة في الهند ضد الصحفيين والنشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان.

وفي ديسمبر/كانون الأول، تقدم عضوٌ في البرلمان بمشروع قانون إلى مجلس النواب لتعديل قانون التحريض على الفتنة، بحيث يُعمل به فقط في الحالات التي تتضمن تحريضاً مباشراً على العنف. ولا يزال المشروع مُعلقًا حتى الآن.

الاسم: سيد عبد الرحمن جيلاني، كانهايا كومار، عمر خالد، انيربان باهاتاتشاريا
الجنس: ذكر

معلومات إضافية بشأن التحرك العاجل: UA 49/16 رقم الوثيقة: ASA 20/3578/2016 الهند بتاريخ: 4 مارس/آذار 2016